

# علم أصول الفقه

الفصل الثالث: تعارض الحجج ١٦-١٠-١٤٠٤ هـ

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## أقسام التعارض

غير مستقر

مستقر

التعارض

## القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل  
الحجية العام

دليل خاص وراء  
دليل الحجية العام

البحث عن  
التعارض المستقر

## القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل  
الحجية العام

دليل خاص وراء  
دليل الحجية العام

البحث عن  
التعارض المستقر

## مقبولة عمر بن حنظلة

- ٢٠٢ / ١٠. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين
- «٢»، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى،
- عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال:

## مقبولة عمر بن حنظلة

- (٢). لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - في موضع. وما ورد في بعض الأسناد القليلة لا يمكن الاعتماد عليه في إثبات هذا الارتباط.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- أما سندنا هذا، فقد ورد جزء<sup>٢٤</sup> من المتن المروى<sup>٢٥</sup> به، في الكافي، ح ١٤٦١٦ بعين السند، لكن ذاك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شيمون، عن محمد بن عيسى. و محمد بن الحسن بن شيمون ليس في طبقة مشايخ محمد بن يحيى، ولم يثبت روايته عن محمد بن عيسى.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- والظاهر أن الأصل في نسخه الشيخ الطوسي هو محمد بن الحسن - والمراد به الصفار كما سيظهر - ثم فسر بابن شمون سهواً وأدرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطه منه.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- وأما ما ورد في الكافي، ح ٦١٣، من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله<sup>ع</sup> المؤمن، عن عبد الأعلى مولى آل سام، فقد روى محمد بن الحسن الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، بعين الألفاظ في السند والمتن.

## مقبولة عمر بن حنظلة

• وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٦، من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سعيد، الظاهر أن محمد بن عيسى هناك محرف من موسى بن عيسى، وهو البعقوبي.

• وأما ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣١؛ وج ٤، ص ٢١٣، ح ٦٤٠، من رواية سعد [بن عبد الله] عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى [بن عبيد] ف كلا السندين مختل لا يقاس عليهما.

الكافي (ط - دار الحديث)؛ ج ١، ص: ١٦٧

## مقبولة عمر بن حنظلة

- وورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٥٧، ح ٨٧٥، رواية سعد بن عبدالله<sup>١</sup>، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى؛ لكن المذكور في بعض المخطوطات المعتبرة من التهذيب هو «محمد بن الحسن».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- إذا تبين ذلك نقول: الظاهر أن محمد بن الحسين في ما نحن فيه محرف من محمد بن الحسن، والمراد به هو الصفار. ويؤيد ذلك «مضافاً إلى ما ورد في أسناد كثيرة من رواية محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى [بن عبيد]، التعاطف بين محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] ومحمد بن عيسى [بن عبيد] في أسناد عديدة.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- انظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢؛ وص ٣٩٢، المجلس ٦٢، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ٣٦٣؛ والتوحيد، ص ١٠٦، ح ٦؛ و ص ١٣٨، ح ١٢ و ١٣؛ و ص ١٦٨، ح ٢؛ و ص ٢٢٠، ح ١٢؛ و ص ٣٣٧، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٤؛ و ص ٢٦٤، ح ١٤٤؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥ و ٩؛ ورجال النجاشي، ص ٣٢، الرقم ٧١؛ و ص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، ص ٢٨٨، وبصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، والغيبة للنعماني، ص ١٥٢، ح ١٠؛ و ص ١٥٥، ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣١؛ و ص ٣٤٤، ح ٢٨؛ و ص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٠ - ٤١؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ «١» رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا «٢» بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينَ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا «٣» إِلَى السُّلْطَانِ وَ «٤» إِلَى الْقُضَاءِ، أَيَحِلُّ ذَلِكَ؟

## مقبولة عمر بن حنظلة

• قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت «٥»، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقاً «٦» ثابتاً له؛ لأنه أخذهُ «٧» بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: «پریدون ان يتح اكموا إلى الطاغوت و قد امروا ان يكفروا به» «٨»».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في الوسائل، ح ٥١: «في».
- (٢). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: + / «يكون».
- (٣). في التهذيب، ح ٨٤٥: «فيتحاكمان».
- (٤). في «ب، بح»، والكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «أو».
- (٥). «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكل رأس ضلال، وكل معبود من دون اللّٰه، وكلّ متعدّد. وقال في الوافي: «الطاغوت: الشيطان، مبالغة في الطغيان، والمراد به هنا من يحكم بغير الحق لفرط طغيانه أو لتشبيهه بالشيطان، أو لأنّ التحاكم إليه تحاكم إلى الشيطان من حيث إنّه الحامل له على الحكم، كما نبّه عليه تنمّة الآية: «ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلّالاً بعيداً». ونحوه في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٢. وانظر: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغى).
- (٦). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «حقه».
- (٧). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: «اخذ».
- (٨). النساء (٤): ٦٠.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- قُلْتُ: فَكَيْفَ «١» يَصْنَعَانِ؟
- قَالَ: «يَنْظُرَانِ «٢» إِلَى «٣» مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ «٤» قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلِيرِضُوا بِهِ حَكْمًا؛ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتَهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا «٥» فَلَمْ يَقْبَلْهُ «٦» مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَوَعَلِينَا رَدًّا، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ «٧» عَلَى اللَّهِ وَهُوَ «٨» عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ «٩».

## مقبولة عمر بن حنظلة

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ «١٠» اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَرَضِيَا أَنْ يَكُونَا النَّاطِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا، وَاخْتَلَفَا «١١» فِيمَا حَكَمَا «١٢»، وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَ «١٣» فِي حَدِيثِكُمْ؟

• ٦٨ / ١

• قَالَ: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُمَا وَأَصْدَقَهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْرَعَهُمَا، وَلَا يَلْتَفِتُ «١» إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخِرُ».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بس»: «كيف».
- (٢). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤: «انظروا».
- (٣). في «ألف، ف، و، بر، بس، بف» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: -/ «إلى».
- (٤). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٥١: -/ «ممن».
- (٥). في «ج، بر، بف» وحاشية «ض، بس»: «بحكمه». وفي «ألف، ف، بح» وحاشية «ج، بف»: «بحكم».
- (٦). في «ض، بر» وحاشية «بح» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «فلم يقبل».
- (٧). في حاشية «ج»: «كالراد».
- (٨). في «ب، بح» وحاشية «ج، ض»: «وهما» أي الرد والاستخفاف.
- (٩). أي على أعلى مراتب الضلالة وأدنى مراتب الإسلام، بحيث لو تجاوز عنه دخل في مرتبة الشرك. أو المعنى أنه دخل في الشرك؛ لأنه لم يرض بحكم اللّه ولم يقبله ورضى بحكم الطاغوت، وهو شرك؛ أو أشرك في حكمه تعالى غيره. انظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٤.
- (١٠). في «ألف، ض، و، بح» وحاشية «ج»: «واحد». وفي حاشية «ف، بر» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «واحد منهما» بدل «رجل».
- (١١). في «ب، ج، ض، بح» والفقهاء وشرح المازندراني: «فاختلفا». وفي حاشية «بس»: «فرجعهما».
- (١٢). في «بح»: +/ «فيه». وفي التهذيب: -/ «من أصحابنا - إلى - فيما حكما».
- (١٣). هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقهاء. وفي حاشية «بح» والمطبوع: «اختلفا». وفي شرح المازندراني: «إفراد الضمير في «اختلف» بالنظر إلى اللفظ». وهو الأصح والأنسب؛ فإن رعاية اللفظ في «كلا» و «كلتا» أكثر.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، لَأَيُّضَلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَيَّ صَاحِبَهُ «٢»؟
- قَالَ: فَقَالَ: «يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رَوَايَتِهِمْ «٣» عِنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حُكِمَ بِهِ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ «٤» أَصْحَابِكَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ مَنْ حُكِمْنَا، وَيَتْرَكَ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ لَأَرِيْبٌ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيْنَ رَشْدِهِ فَيَتَّبَعُ، وَأَمْرٌ بَيْنَ غِيهِ فَيُجْتَنَبُ، وَأَمْرٌ مَشْكَلٌ يَرُدُّ عِلْمَهُ «٥» إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ؛

## مقبولة عمر بن حنظلة

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

• حَلَالٌ بَيْنَ، وَحَرَامٌ بَيْنَ، وَشِبْهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ، فَمَنْ تَرَكَ  
الشِّبْهَاتِ نَجَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ «٦»، وَمَنْ أَخَذَ بِالشِّبْهَاتِ  
ارْتَكَبَ الْمَحْرَمَاتِ «٧»، وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ.»

## مقبولة عمر بن حنظلة

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمْ «٨» مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا  
الثَّقَاتُ عَنْكُمْ؟

• قَالَ: «يُنْظَرُ، «٩» فَمَا وَافَقَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ  
وَخَالَفَ الْعَامَّةَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيَتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ  
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَأَفَقَ الْعَامَّةَ».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بف» /+ «معه».
- (٢). هكذا في أكثر النسخ والمصادر. و في «بر، بس، بف» والمطبوع: «على الآخر».
- (٣). في «ب، بس»: «رواياتهم». وفي الفقيه والتهذيب، ح ٨٤٥ والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «روايتهما».
- (٤). في حاشية «ض» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «عند».
- (٥). في الفقيه والتهذيب: «حكمه».
- (٦). في «بس، بف» وحاشية «ج»: «الحرمات».
- (٧). في «ج، بس، بف» وحاشية «ض»: «الحرمات».
- (٨). هكذا في «بر» وحاشية «بح» والفقيه والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٣٣٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عنكما». وقوله: «عنكما» لعل خطاب الاثنين للصادق والكاظم أو الباقر عليهم السلام على سبيل التغليب؛ لكثرة الأخبار عنهما، أو كانت التثنية باعتبار تثنية الخبر، بمعنى عن الاثنين منكم. وفي بعض النسخ «عنهما» وهو الأوضح عند الفيض. وقال المجلسي: «وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر». انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٢؛ مراة العقول، ج ١، ص ٢٢٥.
- (٩). في «ب»: «ينظروا». وفي «بف»: «تنظر».
- (١٠). في شرح المازندراني: «أرأيت، أي أخبرني عن حكم ما أسألك». وراجع أيضاً ما تقدم ذيل الحديث ١٨١.

## مقبولة عمر بن حنظلة

- قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ «١٠»، إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبِيرِينَ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ، وَالْآخَرَ مُخَالَفًا لَهُمْ، بِأَيِّ الْخَبِيرِينَ يُؤْخَذُ؟
- قَالَ: «مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ، فَفِيهِ الرَّشَادُ».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- فَقُلْتُ « ١ »: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا « ٢ » الْخَبْرَانِ جَمِيعاً؟
- قَالَ: « يَنْظُرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمِيلُ حُكَّامِهِمْ « ٣ » وَقَضَاتِهِمْ، فَيَتْرِكُ، وَيُؤْخَذُ بِالْآخِرِ ».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- فقلت: فإن وافق حکامهم الخبرين جميعاً؟
- قال: «إذا كان ذلك «٤»، فأرجه «٥» حتى تلقى إمامك؛ فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام «٦» في الهلكات «٧».

## مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بر» والفقهاء والتهذيب: «قلت».
- (٢). الضمير في «وافقهما» راجع إلى الكتاب والعامّة، أو إلى فرقتين منها، وافق كلّ خبر فرقة منها.
- (٣). في حاشية «ج»: «ماهم إليه حكاهم أميل». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: ينظر إلى ماهم إليه حكاهم وقضاتهم».
- (٤). في «بح» والفقهاء: «كذلك».
- (٥). في حاشية «ف» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «فأرجئه». وقوله: «فأرجه» أمر من أَرَجَيْتُ الأمرَ، أو أَرَجَاتِهِ، بمعنى آخرته. والضمير راجع إلى العمل أو الأخذ بأحد الخبرين. أو من أَرَجَهُ الأمرَ، أي أخره عن وقته. انظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ)؛ و ج ٦، ص ٢٣٥٢ (رجى)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩١ (رجه).
- (٦). «الاقتحام»: هو الرمي بالنفس في أمر من غير روية. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٤٤ (قحم).
- (٧). الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور، ح ١٤٦١٦. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، وفيهما إلى قوله: «وهو على حد الشرك باللّه عزوجل». التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٢، ح ٨٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى؛ الفقيه، ج ٣، ص ٨، ح ٣٢٣٣، عن داود بن الحصين، من قوله: «فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضينا»، وفي كلها مع اختلاف يسير الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٩؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١؛ و ج ٢٧، ص ١٣، ح ٣٣٠٨٢؛ و ص ١٠٦، ح ٣٣٣٣٤؛ و ص ١٣٦، ح ٣٣٤١٦ مقطعا.

## ٤- الترجيح بالصفات

• و أما المرفوعة. فقد رواها ابن أبي الجمهور الأحسائي في غوالي اللئالي عن العلامة مرفوعاً إلي زرارَةَ قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام فقلت له: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران والحديثان المعارضان فبأيهما أخذ؟ فقال: يا زرارَةَ خذ بما اشتهر بين أصحابك و دع الشاذ النادر. فقلت: يا سيدي إنهما معاً مشهوران ما ثوران عنكم؟ فقال: خذ بما يقول أعدلهما عندك و أوثقهما في نفسك.

## ٤- الترجيح بالصفات

• فقلت: إنهما معا عدلان مرضيان موثقان؟ فقال: انظر ما وافق منهما العامة فاتركه وخذ بما خالف فإن الحق فيما خالفهم. قلت: ربما كانا موافقين لهم أو مخالفين فكيف أصنع؟ قال: إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك و أترك الآخر.

## ٤- الترجيح بالصفات

- قُلْتُ: إِنَّهُمَا مَعًا مُوَافِقَانِ لِلِاحْتِيَاظِ أَوْ مُخَالَفَانِ لَهُ فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: إِذَنْ فَتَخَيَّرْ أَحَدَهُمَا فَتَأْخُذْ بِهِ وَدَعِ الْآخَرَ.

## ٤- الترجيح بالصفات

- و البحث عن هاتين الروايتين يقع أولاً حول سندهما، و ثانياً في تحديد مفادهما، و ثالثاً في العلاقة بينهما، و رابعاً في علاقتهما برواية الراوندى المتقدمة و غيرها من روايات الترجيح، فهنا أربع جهات.

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- الجهة الرابعة - فى نسبة المقبولة و المرفوعة إلى رواية الراوندى. و الكلام فى ذلك تارة: يقع فى نسبة المقبولة معها و أخرى: فى نسبة المرفوعة إليها.

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- أما المقبولة. فإن قلنا: ان الترجيح بالصفات فيها يرجع إلى الحاكمين لا الراويين و أن الشهرة الواردة فيها ليست من أجل الترجيح و إنما لتمييز الحجة عن اللاحقة، كانت المقبولة كرواية الراوندى من حيث اشمالها على ترجيحين، الترجيح بموافقة الكتاب و الترجيح بمخالفة العامة،

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- فإن استفدنا الطولية بين الترجيحين من المقبولة أيضا كانت كرواية الراوندى تماماً و إلا اعتمدنا فى ذلك على رواية الراوندى بعد عدم دلالة المقبولة على العرضية. كما و نعتد فى الاكتفاء بمطلق المخالفة للعامة و لو بمرتبة عدم ميل قضاتهم و حكامهم إليه فى مقام الترجيح على المقبولة بعد سكوت خبر الراوندى عنه.

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- و إن قلنا: أن المقبولة تدل على الترجيح بالشهرة و الصفات - و لا نقول به - كان مقتضى القاعدة تقييد إطلاق رواية الراوندى بهما. فلا يصل الدور إلى الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة إلا بعد تكافؤ الخبرين المتعارضين من ناحية صفات الراوى و الشهرة.

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- و ربما يقال: بعدم إمكان تقييد رواية الراوندى بالصفات الترجيحية الواردة فى المقبولة. إذ قل ما يتساوى فيها الراويان للحدِيثين المتعارضين\*، فيلزم تقييد رواية الراوندى بفرد نادر.

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

• \* هذا صحيح لو كان المراد الإختلاف و لو كان ضئيلاً قليلاً و ليس الأمر كذلك لأن الأصدق لا يصدق عرفاً إلا إذا كان إختلافهما في الصداقة بحيث إذا كان كلامهما متعارضين يرى العرف أحدهما، أى أقلهما صداقة، كاذباً بالنسبة إلى الآخر، أى الأصدق، و هذا ليس كثيراً كما نراه في اعتبار الأعلمية في الفقيه المجتهد للتقليد فتأمل. (مهدى الهادوى الطهرانى)

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- و قد يفصل في صحة ذلك على حسب التفصيل المتقدم في النسبة بين أخبار التخيير و أخبار الترجيح بالأحدث. من عدم المحذور بناء على مسلك المشهور في باب الأحكام الظاهرية القائل بعدم التنافي فيما بينها إلا في فرض الوصول، فإن الموارد التي لا يعرف فيها امتياز أحد الراويين في الصفات ليست بنادرة

## الترجيح بمخالفة العامة و موافقة الكتاب

- نعم لا بد و أن لا يتشكل علم إجمالي في دائرة الأخبار المبتلاة بالمعارض المخالفة مع الكتاب بأن الراوى في بعضها أرجح من حيث الصفات و إلا فقد حصل الوصول الإجمالي فيرجع الإشكال.

## الترجيح بالصفات

- (و هذه) الرواية و ان تضمنت الترجيح بالصفات أيضا كالأعدلية و الأوثقية، إلّا انها كانت بالنسبة إلى الحكمين في مقام تقديم حكم أحدهما على الآخر، لا بالنسبة إلى الروائتين

## الترجيح بالصفات

- (و لذا) بعد ان فرض الراوى تساوى الحكمين فى الصفات و بين كون الوجه فى اختلاف حكمهما هو الاختلاف فى مدركهما أحاله الإمام عليه السلام إلى النظر فى مستند حكمهما، و أول المرجحات فى هذا المقام هو الشهرة و الشذوذ الذى امر الإمام عليه السلام بالآخذ بالمشهور و ترك الشاذ منهما

## الترجيح بالصفات

- و أمّا الترجيح فإنّ أجمع خبر يتضمّن الترجيح هو المقبولة، فإنّ تمت دلالتها على لزومه فهو، وإلّا كان الترجيح أيضاً ساقطاً، ولو بأن نقول إنّ ما تضمنته المقبولة أولاً من الترجيح بصفات الراوى من الأعدلية و الأفقية و الأصدقية فى الحديث و الأورعية إنّما هو مرجح لأحد الحكمين على الآخر،

## الترجيح بالصفات

- و ليس في ذكر الأصدقاء في الحديث قرينة على كون الترجيح للرواية لا للحكم، لإمكان كونها - أعني الأصدقاء - مرجحة للحكم أيضاً فيما لو كان مستنده الرواية كما هو المفروض.
- مضافاً إلى عدم وجود هذه الفقرة في رواية الاحتجاج لهذه المقبولة كما حكاها عنه في مستدرک الوسائل و إن كان المعتمد هو ما عن الكافي ، و قدراجعت الاحتجاج المطبوع فوجدته مشتملاً على الفقرة المذكورة.

## الترجيح بالصفات

• نعم، في بعض الروايات التي ذكرها في الوسائل الاقتصار على الأفقيه والأعلمية والأورعية، مثل ما عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجلين اتفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدلين فاختلف العدلان بينهما، عن قول أيهما يمضي الحكم؟ قال عليه السلام: ينظر إلى أفقهما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما، فينفذ حكمه ولا يلتفت إلى الآخر» .

## الترجيح بالصفات

• و في بعضها الاقتصار على الأعدلية و الأفقية، و هي ما عن موسى بن أكيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن رجل يكون بينه و بين أخ له منازعة في حق، فيتفقان على رجلين يكونان بينهما، فحكما فاختلفا فيما حكما، قال: و كيف يختلفان؟ قال: حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان، فقال عليه السلام: ينظر إلى أعدلهما و أفقهما في دين الله فيمضى حكمه»

## الترجيح بالصفات

• ١٤٣ ٥٠ محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن موسى الخشاب قال حدثني أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله ع في رجلين اتفقا على عدلين جعلاهما بينهما في حكم وقع بينهما خلاف فرضيا بالعدلين و اختلف العدلان بينهما عن قول أيهما يمضي الحكم فقال ينظر إلى أفقهما و أعلمهما بأحاديثنا و أورعهما فينفذ حكمه و لا يلتفت إلى الآخر

## الترجيح بالصفات

• ١٨٤٤ ٥١ عنه عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن  
 حكيم الأودي عن موسى بن أكيل النميري عن أبي عبد  
 الله ع قال سئل عن رجل يكون بينه وبين أخ منازعة  
 في حق فيتفقان على رجلين يكونان بينهما فحكما  
 فاختلفا فيما حكما قال وكيف يختلفان قلت حكم كل  
 واحد منهما للذي اختاره الخصمان فقال ينظر إلي  
 أعدلهما وأفقههما في دين الله عز وجل فيمضى حكمه

## الترجيح بالصفات

- و لم أعتز في الوسائل على رواية تدلّ على الترجيح بالصفات إلاّ المقبولة و هاتين الروايتين الواردتين في تعارض الحكمين.

## الترجيح بالصفات

• و هذا مما يؤيد ما قدمناه من أنه لا ترجيح و لا تخيير، و إنما هو التوقف عن الافتاء الذى هو التساقط، و أن ما تعرضت له المقبولة أولاً من الترجيح بالصفات إنما هو فى مقام ترجيح أحد الحكمين، و ما تعرضت له ثانياً من الترجيح بغيرها فإنما هو فى مقام بيان الضابط و المائز بين الحجة و غيرها. و ما تعرضت له أخيراً من التوقف لا يكون إلا عبارة عن التساقط، و أنه ليس بمختص بزمان الحضور، لما تقدم من أن الغاية لا تدل على انحصار الحكم فى إمكان حصولها.

## الترجيح بالصفات

- أقول من الواضح أن موردها التعارض بين الحاكمين لا بين الراويين و لكن لما كان **الحكم و الفتوى في الصدر الأول يقعان بنص الأحاديث** لا أنهما يقعان بتعبير من الحاكم أو المفتي كالعصور المتأخرة استنباطا من الأحاديث تعرضت هذه المقبولة للرواية و الراوي لا ارتباط الرواية بالحكم و من هنا استدل بها على الترجيح للروايات المتعارضة.

## الترجيح بالصفات

- غير أنه مع ذلك لا يجعلها شاهدا على ما نحن فيه و السر في ذلك واضح لأن اعتبار شيء في الراوى بما هو حاكم غير اعتباره فيه بما هو راو و محدث و المفهوم من المقبولة أن ترجيح الأعدل و الأورع و الأفقه إنما هو بما هو حاكم في مقام نفوذ حكمه لا في مقام قبول روايته.

## الترجيح بالصفات

- ويشهد لذلك أنها جعلت من جملة المرجحات كونه أوفقه فى عرض كونه أعدل و أصدق فى الحديث و لا ربط للأفقيه بترجيح الروايه من جهة كونها روايه\*.

## الترجيح بالصفات

- \* فيه تأمل، لأن الفقه هنا ليس بمعناه المصطلح اليوم بل هو بمعناه اللغوي و هو الفهم كما في آية النفر "ليتفهموا في الدين" و هذا المعنى اللغوي يناسب بالرواية لأن النقل بالمعنى كان متعارفاً بين الرواة و لهذا كان الفقه بمعنى الفهم له دور في الرواية فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

## الترجيح بالصفات

- نعم إن المقبولة انتقلت بعد ذلك إلى الترجيح للرواية بما هي رواية ابتداء من الترجيح بالشهرة و إن كان ذلك من أجل كونها سندا لحكم الحاكم فإن هذا أمر آخر غير الترجيح لنفس الحكم و بيان نفوذه.

## الترجيح بالصفات

• و عليه فالمقبولة لا دليل فيها على الترجيح بالصفات\*  
 و أما الترجيح بالشهرة و ما يليها فسيأتي الكلام عنه و  
 يؤيد هذا الاستنتاج أن صاحب الكافي لم يذكر في  
 مقدمة كتابه الترجيح بصفات الراوي

• \* بل فيها دليل واضح على الترجيح بالصفات لمن  
 تأمل فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

## الترجيح بالصفات

- و أما الثانية و هى الشهرة فى الرواية فإن إجماع المحققين قائم على الترجيح بها و قد دلت عليه المقبولة المتقدمة و قد جاء فيها (: فإن المجمع عليه لا ريب فيه) و المقصود من المجمع عليه المشهور بدليل فهم السائل ذلك إذ عقبه بالسؤال فإن كان الخبران عنكما مشهورين و لا معنى لأن يراد من الشهرة الإجماع.

## الترجيح بالصفات

- و قد يقال إن شهرة الرواية في عصر الأئمة يوجب كون الخبر مقطوع الصدور و على الأقل يوجب كونه موثوقا بصدوره و إذا كان كذلك فالشاذ المعارض له أما مقطوع العدم أو موثوق بعدمه فلا تعمه أدلة حجية الخبر و عليه فيخرج اقتضاء الشهرة في الرواية عن مسألة ترجيح إحدى الحجتين بل تكون لتمييز الحجة عن اللاحجة.

## الترجيح بالصفات

- و الجواب أن الشاذ المقطوع العدم لا يدخل في مسألتنا قطعاً و أما الموثوق بعدمه من جهة حصول الثقة الفعلية بمعارضه فلا يضر ذلك في كونه مشمولاً لأدلة حجية الخبر لأن الظاهر كفاية وثاقة الراوى في قبول خبره من دون إناطة بالوثوق الفعلى بخبره و قد تقدم فى حجية خبر الثقة أنه لا يشترط حصول الظن الفعلى به و لا عدم الظن بخلافه.

## الترجيح بالصفات

- ٦٤٣٢. السابع عشر:
- إذا اتفق في البلد فقيهان في حال غيبة الإمام عليه السلام و كل منهما له أهلية الفتوى و الحكم، كان الخيار للمدعى في رفعه إلى من شاء منهما، و كذا لو تعددوا، و لو رضيا بالفقيهين و اختلف الفقيهان، نفذ حكم الأعلم الأزهدي\*،

## الترجيح بالصفات

- \* لا يمكن الرجوع إلى الفقيهين إلا في صورتين:
- ١. الرجوع إليهما معاً في مجلس واحد فكانا معاً حاكمين مع تأمل في صحة مثل هذا فتأمل.
- ٢. الرجوع إلى الفقيه الثاني فيما إذا كان مستند حكم الفقيه الأول باطلاً و من موارد بطلانه هو بطلان الحديث الذي استند إليه للحكم و لعل مورد الأحاديث الواردة هو ذا (مهدى الهادوى الطهراني)

## الترجيح بالصفات

- لما رواه داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام في رجلين اتفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدلين، و اختلف «٢» العدلان بينهما، عن قول أيهما يمضى الحكم؟ قال: «ينظر إلى أفقهما و أعلمهما بأحاديثنا، و أورعهما، فينفذ حكمه، و لا يلتفت إلى الآخر» «٣».

## الترجيح بالصفات

- و عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام قال قلت: في رجلين اختار كل واحد منهما رجلا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، فاختلفا فيما حكما، و كلاهما اختلفا في حديثنا؟
- قال: «الحكم ما حكم به أعدلها و أفقهما و أصدقهما في الحديث، و أورعهما، و لا يلتفت إلى ما يحكم به الاخر».